

Distr.: General
3 May 2001
Arabic
Original: English/French

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٣١٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20). ويعرب عن عزمه النظر بصورة وافية في تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/357). ويحيط علما بخطة عمل فريق الخبراء لتمديد ولايته (S/2001/416).

''ويلاحظ مجلس الأمن أن التقرير يتضمن معلومات مثيرة للقلق بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الكونغولية من جانب الأفراد والحكومات والجماعات المسلحة المشتركة في الصراع، والصلة بين استغلال الموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع.

''ويدين مجلس الأمن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعرب عن بالغ قلقه إزاء تلك الأنشطة الاقتصادية التي تمول الصراع. ويحث الحكومات التي وردت أسماؤها في التقرير في هذا الصدد على أن تجري تحقيقاتها الخاصة بشأن هذه المعلومات، وأن تتعاون تعاونا تاما مع فريق الخبراء، مع ضمان الأمن اللازم للخبراء في الوقت نفسه، وأن تتخذ تدابير فورية لإنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من جانب رعاياها وغيرهم من الجهات الخاضعة لسيطرتها.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق ما يتسبب فيه الصراع من خسائر مهولة بالنسبة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية واقتصادها وبيئتها.

"ويعتقد مجلس الأمن أن الحل العملي الوحيد للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يتمثل في التنفيذ التام لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية الأخذ بنهج شامل يعالج جميع الأسباب الجذرية للصراع من أجل تحقيق تسوية سلمية دائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تمديد ولاية فريق الخبراء لفترة نهائية مدها ثلاثة أشهر، ويطلب أيضا أن يقدم فريق الخبراء إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، إضافة لتقريره النهائي تتضمن ما يلي:

"(أ) استكمالا للبيانات ذات الصلة وتحليلا للمعلومات الجديدة، بما في ذلك ما وردت الإشارة إليه في خطة العمل التي قدمها الفريق إلى مجلس الأمن؛

"(ب) المعلومات ذات الصلة المتعلقة بأنشطة البلدان والعناصر الفاعلة الأخرى، والتي لم تقدم بشأنها من قبل البيانات اللازمة كمًّا ونوعا؛

"(ج) ردا يستند، قدر الإمكان، إلى الأدلة الموثقة، على التعليقات والردود التي قدمتها الدول والعناصر الفاعلة الأخرى، والتي ورد ذكرها في التقرير النهائي لفريق الخبراء؛

"(د) تقييما للحالة لدى انتهاء فترة تمديد ولاية الفريق، وللاستنتاجات التي توصل إليها، لتقدير ما إذا كان قد أحرز تقدم بشأن المسائل الواقعة في نطاق مسؤولية الفريق.

"ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه دراسة التوصيات الواردة في التقرير والرد عليها في ضوء الإضافة التي سيقدمها الفريق، سعيا إلى النهوض بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية."